# المكون" بين الدالة الاجتماعية والتوظيف السياسي، قراءة نظرية بمتتاليات الإرباك

# The "component" between social function and political employment, a theoretical reading of confusion sequences

**أ.م. د. قحطان كاظم محمد الخفاجي**
خبير متفرغ

Assist.Prof.D. Qahtan Kadgim Alkhafaji
Expert

## المستخلص

يؤكد الواقع أن دول العالم - إلا ماندر منها - تضم في نسيجها الاجتماعي والديمغرافي خليطاً متنوعاً إثنياً وعرقياً أو طائفياً، مهما كان حجم الدولة وطبيعة نظامها ودورها. وذلك لحالة الانتقال الأفقي المجتمعي تاريخياً ، فضلاً عن أسبابٍ أخرى كان للمتغيرات السياسية الدولية والداخلية دوراً فاعلاً إذا لم نقل أساسياً.

ورغم حقيقة التقارب الذاتي للجنس البشري والتي سهلت الانتقال بين ارجاء المعمورة، إلا أن بعض حالات التنوع انعكست سلبياً بشكلٍ أو بآخر، فأوجدت ارتباكًا عند دولٍ كثيرةٍ، بحجمٍ ما وآخر. وترك تداعياتٍ سلبيةٍ على حالاتِ الاستقرار المجتمعي والسياسي. وراحت بعض التداعيات تجتاز الحالة العمومية للمجتمع - أو مايسمى بحالة الانسجام بين مكونات النسيج الاجتماعي- الى حالة إرباك ارتدادي داخل المكون الواحد. وهذا الحالة من الارباك الارتدادي سواء دا خل المكون الواحد أو التي تعصف بالنسيج الاجتماعي العام تتناسب طردياً مع حالة الشعور بالإقصاء المتعمد. أو اللاعدالة ، أو حالات التمايز لأي سبب لاسيما إذا توافق هذا الأمر مع إحساس إحدى مكونات المجتمع أو بعضها بإقصاء متعمد أو تمييز عنصري أو لاعدالة إجتماعية ضدها. وتتعاضد تداعياتها السلبية إذا كان في التشريعات النافذه ما يمكن ان توظف سلبيا،". وبهذه الحالة تكون التداعيات متصاعدة طردياً وفق متتالية عددية .وتتعاظم التداعيات السلبية بمتتالية هندسية وبصورة طردية أيضا، مع وجود اي حالة تشريع يمكن توظيفها باي شكل سياسي ،وبوجود أي تدخل خارجي مهما كان شكله ونوعه وحجمه. فكيف تتولد حالات عدم الانسجام المجتمعي وحالات الإرباك الارتدادي المختلفة، وكيف هو مسار معادلات الارباك ، بحالتي الشعور من مصدرٍ داخلي. وبفعلٍ خارجي هذا ما نحاول بيانه في هذا مايحاول البحث التصدي له ، بدراسة مقارنة ، واقتراحات لتعديلات تشريعية ،تتجاوز حالة الارباك وتؤسس لما يحول دون تفاقمها .

## Abstract

The reality confirms that the countries of the world - except for a rare number of them - include in their social and demographic fabric a diverse mixture of ethnicity, race or sectarianism, regardless of the size of the state and the nature of its system and role. This is due to the state of societal horizontal transition historically, in addition to other reasons. The international and internal political variables had an active, if not fundamental, role.Despite the fact that the human race has self-convergence, which facilitated movement between parts of the globe, some cases of diversity were negatively reflected in one way or another, creating confusion among many countries, with one size and another. It left negative repercussions on social and political stability. And some of the repercussions began to pass through the general state of society - or what is called the state of harmony between the components of the social fabric - to a state of regressive confusion within the single component.This state of rebound confusion, whether within a single component or ravaging the general social fabric, is directly proportional to the state of intentional exclusion. Or injustice, or cases of discrimination for any reason, especially if this matter coincides with the feeling of one or more of the components of society of deliberate exclusion, racial discrimination, or social justice against them. And their negative repercussions are mutually reinforcing if there is something in the legislation in force that can be employed negatively." In this case, the repercussions are exponentially increasing according to a numerical sequence. Whatever its shape, type and size.
proposals for legislative amendments that go beyond the state of confusion and establish what prevents its aggravation.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1009

## ١. توطئة

يؤكد الواقع أن دول العالم ــ إلا ما ندر منها ــ تضم في نسيجها الاجتماعي والديمغرافي خليطاً متنوعاً اثنيا وعرقياً أو طائفياً، مهما كان حجم الدولة وطبيعة نظامها ودورها. وذلك لحالة الانتقال الأفقي المجتمعي تاريخياً، فضلاً عن أسبابٍ أخرى كان للمتغيرات السياسية الدولية والداخلية دوراً فاعلاً إذا لم نقول أساسياً. ورغم حقيقة التقارب الذاتي للجنس البشري والتي سهلت انتقالهم في أرجاء المعمورة، إلا أن بعض حالات التنوع انعكست سلبياً بشكلٍ أو بآخر، فأوجدت ارتباكا عند دولٍ كثيرةٍ بحجمٍ ما وآخر. فترك تداعياتٍ سلبيةٍ على حالاتِ الاستقرار المجتمعي والسياسي. وراحت بعض التداعيات تتجاوز حالة الإرباك العمومية للمجتمع ـ أو ما يسمى بحالة عدم الانسجام بين مكونات النسيج الاجتماعي ـ الى حالةِ إرباك ارتدادي داخل المكون الواحد. ومن حالة الإرباك الارتدادي هذه سواءً أكانت داخل المكون الواحد، أو التي تعصف بالنسيجِ الاجتماعي العام تتناسب طردياً مع حالة الشعور بالإقصاء المتعمد أو اللاعدالة، أو حالات التمايز لأي سببٍ لاسيما إذا توافق هذا الأمر مع إحساس إحدى مكونات المجتمع أو بعضها بإقصاء متعمد أو تمييز عنصري أو لاعدالة اجتماعية ضدها. وتتعاضد تداعياتها السلبية إذا كانت أسبابها الفاعلة تكمن في التشريعات النافذة. وبهذه الحالة تكون التداعيات متصاعدة طردياً وفق متتالية عددية. وتتعاظم التداعيات السلبية بمتتالية هندسية وبصورة طردية أيضا، مع وجود أي حالة تشريعٍ يمكن توظيفها سياساً، أو تخدم عملية التوظيف السياسي السلبي لاحقاً. وتتعاظم فرضية التوظيف السياسي السلبي عند الآخرين، بوجود أي تدخل خارجي مهما كان شكله ونوعه وحجمه.

فكيف تتولد حالات عدم الانسجام المجتمعي وحالات الإرباك الارتدادي المختلفة، وكيف هو مسار معادلات الإرباك، نتيجة لمصدرٍ داخلي أو بفعلٍ خارجي؟ ما الحوكمة الرشيدة الملائمة لضمان الحقوق؟ هذا ما وسنحاول بيانه في هذا البحث.

ان يُوظف المكون المجتمعي بعيداً عن دالتهِ الاجتماعية، أو يصار الى ممازجةِ الدالة الاجتماعية في وظيفةٍ سياسية محددةٍ، فهذا أمرٌ متداول عند السياسيين بغض النظر عن الغاية والوسيلة. وهي ظاهرة تصدى لها المعنيون بأشكالٍ مختلفةٍ، وتوصلوا لنتائجٍ معمقةٍ وواسعةٍ، خاصة بدراسة حالة الإرباك الناتجة لخللٍ طارئ، أو إرباكاً يمكن معالجته بسهولةٍ. ولكن الوضع العراقي منذ ٢٠٠٣ وضع مميز، وضع شهد استخدام واسع لمفهوم المكون ومضطرب، ننتج عنه حالات خللٍ خطيرةٍ استهدفت التلاحم المجتمعي، وعمق بعضها حالة التباعد بخلاف الغايات المعلنة لاستخدامه. ثم أرتد بشكلٍ سلبي على الجوانب الأخرى ومنها السياسية.

ومن هذه العلاقة والإشكالية في الوقت ذاته، سيحاول الباحث التحقق من صحة الفرضية التي تقول، "التوظيف السياسي لدالةِ المكون الاجتماعية، بأي حالة كانت، ترتد بتداعياتٍ كبيرةٍ على المستويين الاجتماعي والسياسي".

وللتحقق من صحة الفرضية سيتصدى البحث للإجابة عن أسئلةٍ منها، ما المقصود بالإرباك الارتدادي؟ وما هي متتاليات الإرباك، وأنواعها، وكيفية معالجتها؟ وسيعتمد الباحث مناهج علمية متعددة منها المنهج الوصفي والمنهج المقارن والمنهج التحليلي لحالات سيعتمدها الباحث كنماذجٍ مختارة، ولا يغفل البعد الاستقرائي.

## أولاً: مدخل مفاهيمي

ألفَ الباحثون ظاهرة عدم الاتفاق بشكل حاسم على معظم المفاهيم الإنسانية، وخاصة تلك التي تأخذ أكثر من بعدٍ أو حقلٍ عند استخدامها، ولعل المفاهيم الاجتماعية هي من أكثر المفاهيم التي تناولتها الاجتهادات، بحكم تداخلها مع أبعاد أخرى كالسياسية. وهذا التداخل ظاهرة عامة سواء لذاتها، أو بسبب التداخل المتعمد الذي يذهب إليه البعض. لذلك يرى الباحثون ألا يوجد تعريف محدد متفق عليه بشكلٍ حاسم دولياً للمجموعات السكانية داخل الدول الواحدة، والتي يطلق عليها أقليات أحياناً، أو قوميات ثنائية. وقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اصدرته الأمم المتحدة، كمرجع ليقر الجميع بوجود تنوع داخل مجتمعات الدول، أقليات قومية كانت أو إثنية ولغوية. وأكد على حق تمتع هذه الجماعات بالثقافة الخاصة، وحق الإعلان عن دينهم وممارسة طقوسه. وحق استخدام اللغة والتقاليد الخاصة والممارسات المجتمعية. إذ جاء بالمادة الأولى للإعلان "يولد جميع الناس أحرار متساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الاخاء". وجاء بالمادة الثانية منه" لكلِ إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات دونما تمييز على أساس العرق، أو الدين، أو اللغة، أو اللون"(١).

ولم يكن الباحثون الأكاديميون ببعدين عن هذا الاتجاه بشكلٍ عام، إذ يرى كل من ولوك وهوبس وروسو، إن الدولة": نتيجة لعقد اجتماعي بين الحكام والشعب. ويرى وبير الدولة: أنها ذلك المجتمع البشري الذي يدام بالنجاح بإدامة احتكار العنف داخل إقليم معين. والمجتمع أو الشعب داخل الدولة قد يشكل قومية واحدة، وهذه حالة نادرة، أو يتألف من قوميات متعددة متفاوتة الحجم. والقومية: هي ظاهرة طبيعية اجتماعية اقتصادية تتميز بوجود جماعات تجمعها دلالات تكوين متماثلة تميزها كالعرق والتاريخ والشعور المشترك واللغة والمصلحة (٢)

وعند الإشارة الى حالة التنوع داخل المجتمع أو التعدد، يستخدم مفردة المكون، وكثُر استخدام هذه المفردة خصوصاً في عالم الجنوب. والملفت للنظر والمقلق بالوقتِ ذاته، هو كثرة استخدامها بعيداً عن الوسط الطبيعي للمفردة. ووسطها الطبيعي أو حقل استخدامها الاصح هو المجتمع وما تحتاجه ضرورة لفهم وحاجة العمل الجمعي. فما هو مفهوم المكون؟

قبل توضيح مفهوم المكون، لابد من توضيح سريع لمفهوم المجتمع، كونه الوسط الأساسي والطبيعي للمكون. ولان دراستنا تستهدف توظيف المكون والتداعيات وخاصة حالة الارباك، فسنوضح هذه المفاهيم كمدخل علمي للبحث ولما سيتصدى له.

### ١,١ مفهوم المجتمع " Society":

المجتمع لغةً: هو لفظة مشتقة من جمع أو أجتمع. والجمع: ضم الأشياء المتفقة. وهو مشتق من الفعل اجتمع، واجتمع: ضد تفرق (٣). والمجتمع اصطلاحا: هو مجموعة من الافراد الذين يعيشون في مكانٍ محددٍ وظروف عيش متماثلة، ولهم موروث مشترك وأدوات تعبير، ويطلعون لآمور مشتركة كضرورة الوجود والبقاء والفاعلية. ويمتاز المجتمع بالديمومة

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1009

واستمرارية وجوده (٤). وهناك مفهوم حديث للمجتمع يتماشى مع أصل وجود الانسان وهو الوجود الفردي في الطبيعة، والفرد بهذا النوع من الوجود، وان اندمج في مجموعة لا ينسلخ كلياً من جيناته الفردية.
ومن هذه المسلمة المفترضة، فأن المفهوم الجديد للمجتمع يعتمد مفهوم جينيا لوجيا بمتابعة طبيعة الفرد الإبستيمولوجيا أي العلم والمعرفة (٥). وترى هذه النظرة إن الفرد هو نتاج لعمليةِ التفاعل بين الفرد والواقع، وتكون المعرفة المكتسبة عندهُ، هي التي تسهم في بناء نفسيته وإدراكه، وقد تحدد طبيعته توجهه وتفاعله. ومن هذه النظرة للفرد ضمن محيطه، فالمكون المجتمعي هو نتيجة لجمع أفراد بجينات متشابه، يتكون نتيجة لضوابط جينات الفرد وضوابط نشأته، من جهةٍ، ومن نتاجات تفاعله ضمن المجتمع الاوسع، من جهة أخرى.

### ١,٢ المكون "Techopedia":

المُكُون: بضم الميم والكاف هو الجزء من كلٍ مُكَون. والمُكَون: بضم الميم وفتح الكاف هو الشيء الذي يتألف من عدة عناصر" أجراء"(٦). والمكون: بمعناه غير الاجتماعي هو جزء مستقل وظيفياً. وقد يؤدي وظيفته لذاته. وقد لا يؤدي الكل المُكَون" مخرجاته كاملة دون الجزء "المُكُون". بينما المُكُون في البعد الاجتماعي: يشير للعناصر التي تُشكل المجتمع بجمعه "الشعب"، أو التي يتكون المجتمع منه، وتدخل
بوجوده وتحديد خصائصه العامة.
وقد يشير المكون: الى جماعةٍ تتميز عن جماعةٍ أخرى بدالةِ الانتماء القومي أو الإثني، فيطلق على الشعب ثنائي القومية أو المكون. وقد هناك أكثر من مكون مجتمعي بدلالاتٍ مختلفة، ولكن جمعيها تساهم بالكم العددي للشعب، ويطلق عليها الأقليات، وعلى الشعب متعدد القوميات، أو متعدد المكونات. وهذه المكونات تكون إيجابية داخل المجتمع أو سلبية بقدرِ ما يتداخل قناعاتها بضرورة الوجود الجمعي مع التنوع .والباحث يشاطر الأستاذ برهان غليون، بأن أخطر شيء في علاقة الأقلية "المكون" بالوطن هو وجود شعور ضامر داخلي بالتخوف من الآخر. فوجود هكذا شعور عند الاقلية أو الأكثرية، أو بين المكونات، يعني وجود كوابح ذاتيه، ويكبر الخطر إذا وظف المكون سياسياً. فقد ينعكس بحالة قمع (٧). ومن هنا يتعزز الارباك.

### ١,٣ الحوكة الرشيدة "Good Governance ":

مصطلح الرشيدة: يشير الى القيام بأداء فعل معين، وتحقيق الأهداف المطلوبة منه بأقصر وقت، وبأقل التكاليف"(٨). ومصطلح الحوكمة الرشيدة الذي اعتمده أول مرة من قبل البنك الدولي، عام ١٩٩٢، قد ربط بين مفهوم الرشيدة والجهة التي تقوم به. فقال إنها الطريقة التي تمارس بها السلطة عملية إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد من أجل تحقق تنمية وتشمل اختيار الحكومة ومراقبتها واستبدالها، وقدرة الحكومة على صياغة سياسيات سلمية واحترام المواطن والدولة ونطاق عمل المؤسسات (٩). ولأن الوضع العراقي يشير لحقيقة سيطرة القوى السياسية على الجانب التنفيذي بأبعاده المختلفة، والجوانب الأخرى بحكم المحاصصة. ولأن طبيعة تكوين هذه القوى وغاياتها إرتهن بالمكون المجتمعي، فسوف يكون متابعة طبيعة أداء القوى السياسية وأثرها على المكون من حيث طبيعة التوظيف لمفهوم المكون في عملها ونتائجه.

### ١,٤ الأراك "Confuse":

لغة: ارباك مصدر أربك، رَبَكَ الشيء خلطه. رَبَكَ عمله شوش عليه. ورَبَكَ الشخص: أختلط عليه الأمر وضعفت حيلته. وأرتبك الشخص: تحير وأضطر.(١٠)

والارباك اصطلاحا: هو عدم القدرة على التفكير بوضوح، يتبعه سلوك غير مرغوب. أو هو اضطراب مدخلات التفكير ينتج عنها حالة عدم التفكير بوضوح وصواب، فينتج عنه بالغالبِ سلوك غير مرغوب، وتلكؤ غير محمود. والارباك مفهوم غير الارتباك. فالارتباك: هو ظهور حالة الشعور غير المستقرة والمرتبكة، التي تعكس حالة تلكؤ داخلي أو اضطراب. بينما الارباك: هو خلل في منظومة الادراك والتدبر، وهذه المنظومة تنتج الفعل أو الحالة ذات الشعور المرتبك. وبالتالي فالارتباك: هو إحدى المظاهر الناتجة عن الارباك. وللتقريب العلاقة بين المفهومين أكثر نقول، علاقة الارباك بالارتباك كعلاقةِ الادراك بالمدرك، فالإدراك: هو منظومة القيم الذاتية لجهة ما، وهي الأساس القيمي والمعرفي والمهني الذي يولد حالة القناعة التي تترجم للفعل، وحالة القناعة هذه وتجسيدها الفعلي هي الادراك.

والمدرك: هو الشعور أو الموقف أو السلوك المتولد من عملية الادراك. وبعبارة أكثر دقة نقول، الادراك هو المخاض الذي ينتج المدرك. والمدرك: هي حالة القناعة التي توجه الفعل. وبالتالي فالإرباك مخاض يولد الارتباك؟

### الدالة الاجتماعية والتوظيف السياسي.

عموماً يرى علماء الاجتماع أن البعد الاجتماعي للمكون: هو تلك المسافة بين فئات المجتمع داخل دولة ما. مثل العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة. ويعرف الباحث "روبرت. أي. بارك" البعد الاجتماعي: بأنه العلاقة الحميمة التي تميز العلاقة الشخصية والاجتماعية بشكلٍ عام، وتربطها بالمجتمع حصراً وبشكل تكاملي قابل للقياس (١١).

أما الدلة الاجتماعية للمكون: فهي المعاني الدقيقة والعلامات الواضحة التي يستدل منها الخصوصية الاجتماعية لاستخدامات مفردة المكون. أي استخدام مفهوم المكون في الأمور الاجتماعية والدراسات المجتمعية حصراً. وإذا كان المجتمع هو واحد من مكونات مفهوم الدولة، الى جانب الحكومة والإقليم والسيادة، فلا يصح سحب المكون من دالتهِ الاجتماعية وحشره في مجالات أخرى بعيدة عن المجتمع. وبعبارة أدق، البعد الاجتماعي للمكون يشير لحصرِ مفردة المكونِ الاجتماعي بالمجتمع الذي يعيش ضمنه، وبحاجات المجتمع ومستلزمات العمل.

والتوظيف: مصطلح مصدره العلوم الإدارية والاقتصادية يدل على علاقة بين طرفين، وفي العادة يكون مبني على عقد ينص على إن العمل ينجز خدمة أو منفعة لقاء مبلغ مالي يدفع نظيراً له. والتوظيف، هو استخدام شيء في مجالٍ ما بقصدِ تقديم منفعة يقابلها عائد منتظر. ويكون حالة إيجابية عند توافق نية التوظيف مع الغاية المعلنة (١٢). والحالة السلبية في التوظيف ببعده الاقتصادي يحسب بموجب دالة الربح والخسارة، أو الفرق بين الكلف والارباح. ومن طبيعة التداخل بين العلوم المختلفة واستخداماتها لمصطلحات بعضها البعض أو التكامل بينها، فقد استخدم مصطلح التوظيف في العلوم السياسية لمتابعة طبيعة الغاية المرجوة من استخدام أي جهد أو حاجة يتطلبها العمل السياسي.
وإذا كان توظيف حالة ما، أو متغير من المتغيرات المادية أو المعنوية، في جهدٍ سياسي خاص أو عام تتوافق فيه الأسباب المعلنة مع الغايات الحقيقية فيطلق عليه التوظيف

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1009

الإيجابي. وتكون حالة معززة للجوانب كافة. ولكن الجانب العملي يشير لحالة أخرى مغايرة تماماً، وهي أن تكون غاية الاستخدام بعيدة عن الأسباب المعلنة لعملية التوظيف. وذلك من أجل تحقيق مصلحة خاصة، أو إقحامهِ في غير سياقه وطبيعته، أو المزايدة به نظرياً دون اهتمام عملي يطمأن الآخر، ودون الاكتراث للتداعيات.

يكون عندها هذا النوع من التوظيف هو التوظيف السياسي السلبي. وخطورة هكذا نوع من التوظيف تكون كبيرة لا تنحصر على الشيءِ أو المتغير الذين وظفا سلبياً، بل تمتد تداعياته للوسط الذي تحتويها أو بيئتها. فتزداد دلالات الانكفاء على الذات، وتتراجع قناعة الفائدة من الاندماج المجتمعي. وبتراجع القناعة بالفائدة من الاندماج المجتمعي، والجهد الجمعي. فيحدث الارباك في أسوء درجاته وهو الذي يمكن أن نطلق عليه الارتباك الارتدادي عند المكون.

## ثانياً: المسار الافتراضي لحالة الارباك الارتدادي في المكون.

تقبل مجلة جامعة جيهان-اربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية الرسومات الملونة في الأشكال التالية: إبس، تيف، ورد، بوربوانت، إكسيل، و بدف. يجب أن يكون قرار ملف تيف لون رغب ٤٠٠ نقطة في البوصة وأكثر من ذلك.
لتتبع المسار الافتراضي الحالة الارباك الارتدادي في المكون يتوجب معرفة هذا النوع من الارباك، وأسبابه، ويتطلب توضيح مسببات ظهوره، أو دلالات نذره. عليه نقسم هذا المطلب على: -

### ٢,١ الارباك الارتدادي ودواعيه.

الارباك الذي هو حالة عدم القدرة على التفكير، تنعكس سلبياً على قناعة المكون لتحقيق الذات من خلال الكل. وهي قناعة متولدة تساهم في إذكاء حالة الانغلاق الذاتي لدى المكون، تولد بالضرورة حالة اضطراب خطير بالتعايش المجتمعي (١٣). وهناك نوعان من الارباك هما: الارباك الذاتي والارباك الارتدادي، أما الارباك الذاتي: فهو اضطراب التفكير الذاتي للمكون، وغالباً ما يتكون أما من خلال الأفق الضيق للمكون، وحالة ضيق الأفق تعود لطبيعة القيم الموروثة عند المجتمع داخل المكون، أو من حالة التردد عند المتصدرين في المكون. أو من اضطراب قناعاته عامة في حفظ الذات من خلال الاندماج، وهذه القناعة تتولد من إشارات غير إيجابية لمكونات الأخرى. وهذا النوع من الارباك يمكن السيطرة علية وتجاوزه من خلال توعية داخليه، تساندها تطمينات من المجتمع مدعمة بتشريعاتٍ محكمةٍ.

ولا يعد الارباك الذاتي حالة تعقيد العمل الجمعي المجتمعي مستعصية فالتجارب أعطت نماذج إيجابية، تجاوزه بها حالة الارباك الذاتي عند مكون معين بالمجتمع. ولعل بريطانيا وعت هذه الحالة، فعملت على تجاوز حالة الارباك التي اعتلت البروتستانت في مشكلة إيرلندة. ودولة جنوب افريقيا أعطت نموذجاً يحتذى فيه عندما تجاوزت حالة التمييز العنصري الذي زرعه المحتل الغربي في مجتمعها (١٤).

بينما الارباك الارتدادي: موضوع بحثنا هو حالة أخطر من الارباك الذاتي المتأتي من اضطراب ذاتي للمكون، أو عن تجربة خاطئة، للمكون أو نتيجة لقصر أفق تفكير جهة سياسية أو اجتماعية. إذ الارتباك الارتدادي هو ذلك الارباك المتولد من اتضاح توظيفٍ مغرضٍ من جهةٍ ما لصالحِها على حساب المكونات الأخرى. أو من خلال عجزٍ مفروضٍ بأحكام. وتكبر الخطورة وتتعقد إذا ما كان التوظيف السلبي متحققاً من الجهةٍ أكبر "المكون الأكبر" في المجتمع، أو من جهةٍ متنفذٍ سياسياً (١٥). فسينعكس بشكلٍ كبير وهو يحمل تداعيات تلجم التوجه التعايشي للمكون، وهذا هو الخطر الأكبر لهذا النوع من الارباك. لأن في حالة الارباك الارتدادي تتولد من اتضاح حقيقة قصد مخفي هو غير القصد المعلن، فتسبب حالة الرفض للآخر. ولا يقف تأثير هذا النوع من الارباك عند مكون محدد ويتعمق فيه، بل يتسع أفقياً أيضاً ليشمل مكونات أخرى فيصيب الاستقرار المجتمعي بالصميم فيغبه، ويقوض البعد الوطني في مدرك المكون وتوجهاته وسلوكه. فتعم حالة الاستقرار في البلد، وتتعرقل مهام الدولة والحكومة.

### ٢,٢ دلالات نذر بلورة الارباك الارتدادي.

اتفق الباحثون في مجالي الاجتماع والسياسية على ان الدولة هي نتيجة عقٍّد اجتماعي بين مجموعة بشرية لحياةٍ أفضل. وتذهب نظرية العقد الاجتماعي بالتحديد بأن الافراد يتخلون بشكلٍ ضمني أو صريح عن حرياتهم ويخضعون لسلطةِ حاكمٍ أو "قرار الأغلبية" مقابل حماية بقية حقوقهم (١٦).

ومن الطبيعي إذا ما نجحت الدولة بتحقيقِ بنوَد عقدها وغاياته ستزداد أشكال التلاحم بين مكونات مجتمعاتها، فيزداد التلاحم المجتمعي ويكبر حجم اندفاع الفرد والمكون للعمل المثمر في نطاق الدولة، فتتعزز الحالة الجمعية لانتمائه، والعكس صحيح. وإذا كانت لزيادة التلاحم للعمل الجمعي له دلالاته، فحالة الارباك جراء إخفاق العقد الاجتماعي "الدولة"، لأي سببٍ له دلالاته أيضاً. وهناك دلالات أساسية أولية تنذر ببلورةِ حالة الارباك الارتدادي، وهي:

#### ٢,٢,١ دلالات إنذار أساسية أولية "العقدية".

وهي تلك الإشارات الواردة في العقود المنشأة للدولة، أو في العقود الموجة لها، وهنا تكون الدساتير في صدارة هذا النوع العقود، باعتبارها العقد الأساسي للعمل الجماعي للمكونات. ومن خلاله طبيعة الدساتير وموادها، يمكن أن يتابع الباحث دلالات ظهور الارباك الارتدادي، باعتبار الارباك الارتدادي ينتج لمتغيرٍ خارجي صادم. والمتغير الصادم هنا هو الدستور. وتبدأ دلالات النُذر الاساسية الأولية من خلال الدستور، إذا احتوي الدستور دلالات ثلاث. الدالة الأولى: هي دالة ذكر مفردة المكون في بنود الدستور، والدالة الثانية: هي دالة تكرار مفردة المكون. والثالثة: هي إذا احتوى الدستور دالة تعزيز الحالة الذاتية لمكون محدد. وهذه الدلالات وأن تأتي تحت حجة واقعية وجودها بوجود المكون ذاته، ولكن دالة سلبيتها تتلاشى عكسياً مع نوعين من المكابح، النوع الأول: مدى نجاح الدستور بتخطي أي مظهر للتميزية. والنوع الثاني: تعزز العمل الجمعي للمجتمع والبعد الوطني. وهذان الكابحان هما الحجر الأساس التي يكون عليها إتمام مهمة العقد، والغاية المنشودة له. باعتبار الوطنية حالة شعور الفرد بالانتماء لوطن أوسع من رقعة أرض المكون، وأكثرُ قدرةٌ على تحقيقِ مصلحة المتعاقدين. وخطورة ذكر مفردة

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1009

المكون مع الإخفاق المصحوب بتمايز المنافع، تتجسد لاحقاً في خيبة الامل بالعقد، التي يعقبها الانكفاء على الذات. ومن هنا تبدأ النذر الأولية لظهور الارباك الارتدادي في المكون

### ٢,٢,٢ دلالات الإنذار العملية:

وهي الدلالات التي يمكن متابعتها من خلال الجانب التطبيقي لما بعد العقد، وهذه الدلالات نتيجة لمتغيرين، الأول هو الدلالات الاساسية العقدية، أي مواد الدستور. والثاني من مدى تطابق الجانب التنفيذي مع غايات الدستور. وهذه النذر ممكن متابعتها من خلال دلالات تولد بعضها، البعض، أو تتكامل فيما بينها. وهي (١٧):

١. علو الحواجز بين المكونات بدالة التناسب بين التنازلات وبين مردودات المنفعة المرجوة لكل مكون. وهذه الدلالات تفرض ذاتها على أبناء المكون، من زاويتن، الزاوية الأولى من خلال التباين بين العطاء والمكسب لمكون محدد. وهذه الأقل تأثيرا نسبياً. والزاوية الأخرى من خلال تباين مدلولات الزاوية الاولى بين المكونات، وهي الأكثر سلبية، وتنتج تداعيات أكثر من الزاوية الأولى.

٢. تباين دالة الاهتمام بين قضايا وطنية وأخرى تخص المكون. وهذه الدالةُ تظهر عندما تُرجِّحُ كفة مكون محدد على غيره، أو على كفة الوطن. وتكبرُ تداعيات هذه الدالة إذا حملت انحيازا لمكون يملك هامشاً أكبر بالجانب التنفيذي وله عناصر ضغط مؤثرة. وهذه الحالة تدفع عند تفاقمها لنوعين من الرفض، النوع الأول، هو أن يعلو الرفض لحالة خطأ بالمكون الضيق، يفوق حالة الرفض لحالات خطأ مماثل على المستوى الوطني، أو إخفاق أو تقصير. أما النوع الثاني عكس الأول وفحواه، حالة عدم اهتمام أو عدم الاكتراث لأضرار تلحق بمكونٍ آخر، أو بالوطن، فتتسع حالة الإخفاق وتتعمق.

٣. علو دالة المناطقية على حساب الوطنية، فيحدث اختلال في بعض ثوابت المكون، إذ تعلو المناطقية "الوحدة الإدارية" على حساب البعدين العقيدي والاثني، اللذان يشيران لهوية المكون. وهذه الدالة تظهر، أو تتجسد من خلال عدم قبول مسؤولية تنفيذية لفردٍ في محافظةٍ غير محافظتهِ حتى لو تماثل معها بالبعدين العقيدي والإثني.

### ٢,٣ مسارات الارباك الارتدادي والمعالجات.

وبظهور هذه الدلالات الواردة أعلاه، تتولد أولى النذر الذي تسبب ارباكاً ارتدادياً في المكون، وهذ الارباك إذا وجد سبيلاً لربط تفسيرات وجودة بتوظيف سلبي لحالة المكون بشكلٍ عام، أو بعض منه، فستأخذ مسببات بلورته مجالاً واسعاً في مدرك المكون وتتجذر. فتبدأ مسارات الارباك الارتدادي بالتصاعد. خصوصاً عندما تتوافق حالة الشعور المتولدة بالمكون مع الغاية الأساسية التي قصدتها الجهة المسببة لهذا الارباك (١٨). وعندها يحل خيبة الأمل بدلاً عن حالة عدم الثقة، فتظهر أشكال التباعد على هيأه قناعة. وتحل ضرورة التباعد بدلاٍ عن التعايش.

وهناك نوعان من المسارات للإرباك الارتدادي هما، مسار المتوالية العددية، ومسار المتوالية الهندسية*. المسار الأول: وهو الأقل خطورة، ويحصل إذا لم تتبع حالة النذر حالات تأكيدية تعزز الشكوك المتولدة لدى المكون وحالة خيبة الأمل. في حين يمكن التصدي لحالة الارباك الارتدادي بمساره الأول، إذا ما اعتمدت إجراءات عملية لاحتواء النذر وتجاوز تداعياتها. بطرقٍ تبعث الطمأنينة. ومن هذه الإجراءات: مساءلةِ الجهة المسببة وتغييرها، أو بأرسال رسائل تطمينيه إيجابية.

أما إذا كانت حالة الارباكِ الارتدادي، ناتجة عن دالةٍ واقعيةٍ تؤكد أرادة طرفٍ متنفذ، تحولت بفعلِ نفوذه أو أي سببٍ آخر، لتكون دليل عمل ممنهج مشرع كتضمينها في الدستور، فهنا يكون المسار من النوع الثاني هو "مسار المتتالية الهندسية" وهو المسار الأخطر، إذا ما صاحبه حالة عدم اكتراث الجهات التنفيذية لهذه النتيجة .

ولم يُتخذْ هذه الجهات ما يقلل تصاعد حالات خيبة الامل. عندها الارباك الارتدادي لا يقف عند ردة الفعل السلبي عند المكون بل يتجذر كقناعة تساهم بمدركه. عندها لا يكون تأثيره السلبي على التعايش السلمي فحسب، بل يؤثر على أداء الدولة لمهمتها الأساسية.

صحيح الارباك الارتدادي إذا ما سار بمتتاليةٍ هندسيةٍ له تداعيات سلبيه تسابق الزمن، ولكن من الممكن معالجته إذا ما كانت هناك إجراءات سريعة جادة تسابق سرعة صعود معدلات الارباك. إجراءات باتجاهيين متوازيين، الاتجاه الأول: يتصدى بدءً للقناعة السلبية المتولدة عند المكون المعني، سعياً لاحتوائها وتبديدها. والاتجاه الثاني: يتصدى لعالجه الارتدادات عند المكونات الأخرى أو المجتمع بجمعه .

والباحث بهذا الصدد ــ وباعتماد الحوكمة الرشيدة ــ يرى من الضروري أن تكون مسارات تطبيق الحوكمة مغايرة لمسارات تصاعد الارباك الارتدادي من حيث ترتيب مراحل المعالجة. وخاصية المسار المغايرة للترتيب بين المسارين التي تتصدى للمراحل المتقدمة من الإخفاقات، تمنح الحوكمة الرشيدة، فرصة لمعالجة دالة التصاعد ومعالجة الاسباب المنشأة لها. على ألا تكون المسافة الزمنية بينها بعيدة، بل تكون متداخلة من حيث البدء والمسار والمتابعة والتقييم. وهذا ما ذهب إليه بعض الباحثين إذ يروا، أن الارباك وما ينتجه من حالة الارتباك، يبدء باضطرابات في مدخلات التفكير عند المكون، تنتج حالة عدم القدرة على التفكير بوضوح. ثم يترجم لسلوكٍ غير مرغوب (١٩).

وللتوضيح، نفترض أن هناك هرم يمثل هيكلية مسار الارتباك الارتدادي عند المكون، فنضع مدخلات اضطراب التفكير عند قاعدة هرم الارباك. وهذه المدخلات تنتج حالة عدم القدرة على التفكير بوضوح، ومكان هذه الحالة "حالة عدم القدرة على التفكير" تقع في منتصف الهرم. ثم تتولد بالنتيجة سلوك غير مرغوب، ومكانة عند قمة الهرم. وهذا السلوك يكون عنوان حالة الارباك ودلالاته العملية. ولأجل احتواء هذه التداعيات

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1009

وفق آلية مغايرة المسار التي نراه أسلوباً ناجعاً لهذه الحالة، فيصار أولاً الى معالجة الحالة الواقعة عند قمة الهرم. وهي السلوك غير المرغوب الذي يمثل أعلى تداعيات التوظيف السلبي، لأن معالجتها بهذه الآلية يعني أدراك مسؤول من الجهات التنفيذية لأهمية المعالجة انطلاقا من الأثارة السلبية. والمعني هنا ليس السلوك السلبي غير المرغوب عند المكون المربك ليس السلوك الذاتي، بل السلوك السلبي الذي أنتج حالة الارباك الارتدادي. وهذا الاجراء ضروري لأنه يؤكد حالة لا مقبولية السلوك عند الجهة التنفيذية التي يجب أن تكون في صدارة أي موقف أو فعل أو إجراء. وتؤكد حالة الرفض لأسبابه أيضاً. وهذه الآلية تستمد نجاحها، من كونها إجراء جمعي جاد لتطوق أسباب الارباك، إضافة للأسباب الأخرى المذكورة اعلاه. كما تأتي ضرورة هذه الآلية من حقيقة ان تلك الاسباب تُحسبُ مغانم للجهة المستفيدة من عملية التوظيف المغرض لمفردة المكون. كونها فائدة لجهةٍ وظفت الأمور سياسياً، وهي التي كانت السبب بدلالات الارباك الأولى. والتي يقابلها بالضرورة حالة شعور بالخسارةِ

عند الأطراف الأخرى وأن كانت بنسبٍ متفاوتة. وهذا الإجراء، يقوض من تمتع الطرف المستفيد بما يستشعر به مغانم، من جهةٍ. ويهدئ من القلق عند المكون المتضرر، من جهةٍ أخرى. فيسهم ذلك في إيقاف حالة عدم القدرة على التفكير عند المكون.

وهنا تكبر قناعة عند المكون المتضرر بضرورة التأني في أي قرار عند حالة الاضطراب، فتتراجع عنده حدة ردة الفعل غير العقلانية. في وقتٍ تتابع الجهات التنفيذية والمجتمع إجراءات تنفيذية تشريعية قضائية، تُعالجُ المظاهر المُختَلف عليها، والتي كانت السبب في حالة اضطراب المدخلات عند المكون. وتحقيقاً للآلية المغايرة للمسار، فسنتابع بعض دلالات نذر الارباك الارتدادي للمكون، بالمتتاليتين العددية والهندسية، والمعالجات المفترضة:

### ٢,٣,١ الارباك الارتدادي بمتتالية عددية.

عموماً نذر الارباك الارتدادي للمكون والمجتمع تصعد بالمسار بمتتالية عددية تكمن في حالتين، الحالة الأولى: إذا كانت النُذر من ممارسات ذاتية لها دلالات التمايز. والتمايز هنا يكمن في الاستئثار بالمتغيرات وبالرغبة المستعجلة للحصول على الغايات. والحالة الثانية: هي وجود ممارسات ذاتية لها دلالات التشويه، أي تشويه الأخر. ولا يشترط هنا وجود التشويه بشكلٍ علني بل قد يكون ضمناً، أو إشارة تترجم عند التطبيق عندما تعكس حالتها للعيان. والحوكمة الرشيدة هنا هي قاعدة المسار المغاير لمسار نشأة النذر وظهورها. يمكن لها العمل بالترتيب التالي:

١. : تشريعاتٍ تُصحح الخلل. والخلل قد يكون بفقرات الدستور فلابد من إعادة النظر بها، وهنا يجب أن تعلوا الغاية الأساسية لوجود العقود الجامعة للجهد ومنها الدستور، وليس فقرات الدستور لذاتها. فتعلوا الأصوات الداعية للحفاظ على فقرات الدستور دون الاكتراث لتداعيتها السلبية. وقد يكون الخلل ناتج لقصورٍ محدد بالدستور. فيجب تعزيزه بفقراتٍ مضافة تحول دون تكرار الحالة.

٢. اعتماد برامج تنشئة للمجتمع تبدد الاضطرابات. والتنشئة هنا ينبغي أن تأخذ مسارين، الأول: يستهدف الجهة " المكون" المستفيدة من حالة الخلل، فيصار الى التوعية لتقليل حالات الاستئثار بما حصل. ويتم ذلك بقراراتٍ تحد من توظيف المكون لنتائج حالة الخلل الأولى. فلا تترتب حالة خلل مضافة. أما المسار الثاني: فيستهدف المكون المتضرر، كي تبدد حالات القلق عنده وخيبة الامل التي ولدت عنه حالة الارباك. ويتحقق ذلك إذا ما تلمس المكون إجراءات عملية جادة تحد من دلالات الخسارة، كالتهميش، والاستبعاد، أو شكل يدلل على فائدة تمايزية للآخرين.

### ٢,٣,٢ الارباك الارتدادي بمتتالية هندسية.

يأخذ الارباك عند المكون والمجتمع بمتوالية هندسية، ويؤثر في الاستقرار المجتمعي بحالتين: الحالة الأولى إذا أخذت الممارسات بعداً سياسياً. وهذا البعد يبذء من توظيف الممارسات السابقة كثوابت لتنظيم سياسي كتلوي يعبر عن الذات أكثر من البعد المجتمعي والوطني. والأمر يتعقد بحالة استحضار الموروث وتكييفيه سياساً، وتوظيفه في برنامج الكيان السياسي. ويتعقد الارباك بشكلٍ مضاعفٍ إذا كان أمام الجهة السياسية المستفيدة مجالاً لتعزيز رأيها، فلا تعالج الحالة المربكة، ولا تقدم البديل الأفضل.

والحالة الثانية، إذا ضُمنتْ هذه الموروثات "وقناعات فئويه ممارساتها العملية" في التشريعات العامة الأساسية كالدستور، سواء أكان التضمين بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة، أو كانت إيحائية بالإشارة أو التغافل. والحالة تتعقد أكثر إذا كانت في تشريعات فاعلة وسارية، كذكر ممارسات أو طقوس لمكون دون آخر. فستكون سبباً للنذر وحجة للتصدي لأي دعوة تصحيحية. ففي حالة تثبيتها بفقرات مواد تشريعية صراحةً، سيكون عامل للخوف شاخصاً. أما في حالة التغافل بقصدٍ أو دون قصد، سيفتح المجال للشعور بتعضيدِ الاقصاء. إذ التغافل العمد قد يفسح المجال لتوظيفات سياسية بحالتي الفعل وردة الفعل، طالما المكون الأكثر تأثيرا يملك المجال الاوسع.

ولتحقيق الحوكمة الرشيدة لضمان حقوق المكونات، يرى الباحث أنها تتحقق بضمانِ حقوق المجتمع بشكلٍ عام، وهذا يتحقق بمعالجة حالة الارباك الارتدادي الحاصل في المكون المتضرر، وفي الاستقرار المجتمعي العام، وأن تتصدى الحوكمة الرشيدة لتعديل التشريعات التي سمحت بظهور مسببات هذا التوع من الارباك. أي التعديل يبدئ من قمة الهرم. لتبديد المخاوف ولاحتواء حالة التصعيد.

## ثالثاً: المكون والارباك الارتدادي في الدستور العراقي ودساتير مفأرته

عرفنا الارباك الارتدادي عند المكون يحصل نتيجة لمؤثر خارجي. وأن تداعياته تكون أكثر تأثيراً أذا كان لها علاقة بوجود المكون وفاعليته وحقوقه. ويكون موقف المكون المتضرر حيال المتغير وتداعياته أكثر حساسيةً وتعقيداً أذا تولد من توظيفٍ سياسي سلبي من "المكون" الأكثر تأثيرا في السلوك السياسي العام للدولة. والارباك الارتدادي تشتد تداعياته إذا ظهر ما يؤكد التوظيف السلبي للمكون بدالتي القصد المسبق الاستئثار المصحوب بمحدداتٍ وضعيةٍ معتمدةٍ تحول دون التصدي له أصولياً.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1009

لأن الدستور وهو عقد اجتماعي سياسي، وهو الأساس القانوني لطبيعة العمل والموجه لسلوك الجهات التنفيذية. ولأن الدستور هو النافذة لكبح الاستئثار، وتذليل المحددات. فان متابعتنا لحالةِ الإرباك الارتدادي الناتج عن التوظيف السياسي للمكون ستتم من خلال دراسة دساتير محددة كنماذج مختارة. لتكون الحوكمة المستخدمة رشيدة بدالةٍ علميةٍ واقعية. وسنركز على كيفية استخدام مفردة المكون في بنود الدساتير المقارنة. لأن البحث يتصدى لموضوع المكون واستحكاماته، فسيكون دستوري الولايات المتحدة الامريكية والهند، إضافة لدستور جمهورية العراق النافذ هي العينة للدراسة. لكون هذه الأطراف تضم مجتمعاتها مكونات عدة. وسنتابع بالمقارنة طبيعة تناول الدستور لمفردة المكون ومميزاته.

### ٣,١ المكون في الدستورين الأمريكي والهندي.

المجتمع في الولايات المتحدة الامريكية، جموع بشرية متنوعة الأعراق والأديان والثقافات، بعضها قاطني أرضها قبل استكشاف الأميركتين في ١٤٩٨، والبعض الآخر، أرتحل إليها من بقاعِ العالم المختلفة. ورغم حقيقة أن الوافدين لأمريكا كانت لهم اليد الطولي في وضع دستور الولايات المتحدة الامريكية في ١٧ أيلول ١٧٨٧، إلا إنهم تجنبوا ذكر مفردة المكون، حتى لو بدالته العامة، أذ لم يستخدم حتى مفردة العرق أو القومية.

ودستور الولايات المتحدة الذي يتكون من سبعة مواد أساسية تعالج كل مادة على مجالٍ محدد. استخدم مفردة المواطن وابتعد عن مفردةِ المكون، وتجنب أي مفردة تشير لوصفِ جماعةٍ محددٍ من المجتمع. وأستخدم مفردة الشعب للإشارة لعموم المجتمع الأمريكي. وقد حرص القائمون على إدارةِ البلاد بعدمِ العدول عما اعتمده المؤسسون الأوائل للاتحاد، رغم تنوع القيادات وتبدلها، ورغم تكرار عمليات التعديل على فقرات الدستور. فلم تستخدم غير مفردة المواطن بدالة الفرد، عند الإشارة الى أفراد مجتمعات الولايات الامريكية في الدستور، وهم جميعاً قد انتظموا في اتحاد فدرالي هو الاقدم بين نماذج العالم الفدرالية والأكثر ثباتاً. ففي المادة الرابعة/ الفقرة الرابعة الخاصة بالفرد والولايات استخدم مفردة المواطن إذ نصت: "لمواطني كل ولاية حق التمتع بجميع الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المواطنون في مختلف الولايات" [٢٠]. وهذا وعي واقعي تجاوزت به مسميات قد تجزء وحدة الشعب الأمريكي المتعدد الأعراق والأديان والاجناس أصلاً.

وجاء في التعديل الرابع "لا يجوز المساس بحقِ الشعب،في أن يكونوا آمنين بأشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم وقضاياهم"[٢١]. وهذا تأكيد للنهج الجمعي، الذي يقطع السبيل عن أي مجال لتوظيف السلبي للمسميات الضيقة، التي قد تُذكي الانتماءات الضيقة. عليه يمكن القول إن خلو دستور دولة اتحادية عظمى من أي مسمى لمكون مجتمعي فيها، وبالمقابل يشدد على استخدام مفردة مواطن، لهو تأكيد الروح الجمعية عند نشأت الدستور، وتبدد أي شك بوجود توظيف سلبي سياسي للبعد المجتمعي لمفردة المكون، عند الإباء المؤسسين لأمريكا ودستورها. وهو السبب الذي قطع السبيل عن أي عملية توظيف سلبي للمكون لاحقاً. وحَصْنَّ أي استخدام لمفردة الفرد الأمريكي من الانحراف أو التحريف. أما الدستور الهندي، وهو ثاني أكبر دستور في العالم، سن عام ١٩٤٩، لينظم دولة كبيرة بشعبٍ هو ثاني أكثر شعوب العالم نفوساً، وذات طبيعة عرقية واثنية متنوعة، وأجناس مختلفة، بل هي أكثر شعوب العالم تنوع. تجنب هذا الدستور بشكلٍ نهائي استخدام أي مفردة غير الفرد والمواطن، والدولة والأمة. وهذا توازن متميز بين دلالات الفرد ودلالات المجموعة. ففي ديباجة الدستور جاء التعبير التالي:

"إنشاء الهند المستقلة، هو لضمان كرامة الفرد ووحدة وسلامة الأمة"[٢٢]. ولم يقل لضمان مكونات الشعب أو خصوصيات المكونات.

وجاء بالباب الثاني/ الفقرة ٥ [٢٣]، المواطن كل من هو مولود على أرض الهند، أو أحد والديه مولود في الهند، أو كان مقيم لأكثر من خمسة سنين. وهذا يؤكد ان دستور الهند أكد على الفرد لذاته وعلاقته بالهند كدولة. ولم يكتفي المشرع عند تجنب استخدام مفردة المكونات بل وضع التحذير اللازم لذلك. إذ جاء بالمادة ١٥ من الباب الثاني ما نصه: "حظر التمييز على أساس الدين أو العرق أو الطائفة أو الجنس أو مكان الولادة" [٢٤]. وهذا يدلل على أن المُشرعَ تجنبَ تسمية طائفة محددة باسمها كالهندوس والباكي والكشميري. وهكذا استخدام يحرص على إبعاد مفردة المكون عن الاستخدامات السياسية، يقوض الفرص أمام أي توظيف سياسي لمفردة المكون، سواء بالاستئثار أو الاقصاء. ولم يستخدم مفردات الهندوس والمسلمين والمسيحيين، رغم حقيقة وجودهم، بل أكتفى بذكر "أي دين أو طائفة".

وهذا يدفع في نهاية المطاف للحد من أي توظيف سياسي سلبي لطائفةٍ أو مذهب. وبالتالي تخلو الجوانب التطبيقية العملية من مسمى المكون تحديداً، ومن أي مسمى لمذهبٍ أو طائفيةٍ، إذ سيغيب هذ المسميات في الحوارات الوطنية، والجهود المشتركة.

ويذهب المشرع الهندي بدلالاتِ حرصه على عدمِ التوظيف السياسي للبعد الاجتماعي للمكون، عندما تجنب حصر المواطن الهندي بمنطقةٍ محدد للسكن، فَغَيبَ هاجسَ التغيير السكاني الديموغرافي بمجردِ رغبة الفرد الهندي بتغيير محل سكنه. ويؤكد المشرع الهندي على تكافؤ الفرص على أساس المواطنة والكفاءة الشخصية، إذ نصت المادة ١٦ من الدستور على "تكافؤ الفرص على أساس المواطنة والقدرات"[٢٥]. وهذا إدراك واعي متقدم يفتح المجال متساوي أمام أبناء الوطن، ويمنح الدولةَ فرصةَ اختيار الكفاءة الأصلح بين مواطنيها، دون تردد أو توجس. ويحد أيضا من احتمالات التوظيف السياسي السلبي، حتى لوكان من له غايات كهذه، موجود فعلاً.

ومما تقدم نلاحظ إن المُشرعَ الأمريكي والهندي، كان يملك درايةً واعيةً بكيفيةِ استخدام مفردات شاملة في وثيقة العهد الأساسية للتعاقد الاجتماعي، تؤمن استخدامات إيجابية للفرد والمجتمع والدول، وتحول دون الاستخدامات الضيقة المغرضة. وأن أي تعديل لاحق جاء ليعضد التوجه الأساس، ولبث روح المواطنة والتعايش السلمي للمجتمع ـ وعدم زج مفردات لمجرد ذكرها تذكي حالات الأنا السفلى، وتعيق البعد الوطني الشامل لكل مكون من مكونات المجتمع. لان تداخل مفردات البعد المجتمعي، وكثرة استخدامها، غالباً ما ينعكس سلبياً على التعايش السلمي وعلى الاستقرار المجتمعي والسياسي داخل الدولة. ولعل خلو تاريخ الهند بعد هذا الدستور من أي خلافات بين جماعات مجتمعية هندية، وعدم استشعار أي جماعة "مكون" بأقصاء أو جور، ليؤكد صحة هذا الفرض. والدستور الأمريكي كان على الدوام نموذجاً في هذا المجال. إذ تم استيعاب حالة التباين بين مكونات المجتمع الأمريكي، بعد إن كان حالة التقاطع تتسيد المجتمع الامريكي.

### ٣,٢ المكون في دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥.

من نافلة القول إن الأحزاب السياسية في العراق وكتلها، سيما التي شاركت بوضع الدستور، أرتبط وجودها بمكونٍ مجتمعيٍ محدد، أو بطائفةٍ دينيةٍ أو عرقية. والتجربةُ

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1009

الواقعيةُ أكدت أن هذه الأحزاب وكتلها السياسية وأن أعلنت عن سعيها للعراق وشعبه بشكلٍ عام، إلا أنها لم ولن تتوانى عن الإعلان عن حرصها على خلفيتها البيئة، وسعيها الدؤوب لتحقيق طموحات مكونها المحدد. وأن هذه الأحزاب تبرر سعيها الضيق بحجج أعم، لم تكن تسوقها إلا لتبرير توجهاتها، وضرورة الالتزام بها.

والواقع العملي يشير أيضاً الى أن هذه الكتل السياسية كانت حريصة على فكرة الديمقراطية التوافقية "Consociation Democracy"، وهو مفهوم معتل حكم العملية السياسية منذ انطلاقها. وأي مسعى لتجاوز هذه التوافقية، يكبح مباشرةً، بإرادة جمعية من الكتل السياسية. في وقتٍ أكدت التجربة وأصحابها، أن هذا النوع من الديمقراطية الذي اعتمدوه منذ اجتماعي نيويورك ولندن مطلع تسعينيات القرن المنصرم، قد ساهم بتعزيزٍ وجود المكون بفحوى سياسي في عملية أدارة الدولة. ولم يؤمن أي دلالات للعمل الجماعي حتى بين مبتدعيه. بل الذي حصل هو عكس ذلك تماماً. فقد انشطرت بعض الأحزاب الى جماعات متقاطعة رغم بلورتها تحت سقف مكون طائفي واحد. كما حدث لحزب الدعوة، والأحزاب "الشيعية" الأخرى. أو تقاطع جماعات داخل المكون الواحد، فأضحى التناحر سيد الموقف بينهم ولو بنسب مختلفة. كما هو الحال بين الأحزاب الكردية، وبين أحزاب الكتل "السنية".

والتوظيف السياسي لمفهوم المكون أو لمواضيع أخرى، في الدستور خاصة، أو في العملية السياسية عموماً، والتي تشكل البيئة الحاضنة لهذا التوظيف، لم يعد هو الحالة السلبية الوحيدة، بل هناك دلالات إصرار على آليةِ التوظيف، رغم ادعاء القوى السياسية الفاعلة رغبتها في تجاوز أسباب الاخفاقات. ومن أبرز دلالات الاصرار هو ما ذهب إليهِ رئيس الوزراء العراقي الاسبق "نوري المالكي"، خلال مؤتمر شيوخ العشائر عقد ببغداد يوم السبت ٢٣ مايس ٢٠٠٩، طرح فيه فكرة تجاوز الديمقراطية التوافقية التي نشأت بموجبها العملية السياسية القائمة منذ ٢٠٠٥. وهذا الطرح مما كانت أسبابه وغاياته سرعان ما رد عليه الرئيس العراقي السابق جلال طالباني، بعد يومين رافضاً مطالبة المالكي لأنهاء العمل بالديمقراطية التوافقية. "مؤكداً اعتمادها كضرورةٍ ترسيخ التوافق الوطني، ووسيلة ناجعة لعمل الاطياف المتنوعة في البلاد"(٢٦).

ومن دلالاتها الأخرى هي حالات الترابط بين المقترحات وبين مطالب مكون محدد معين، هو قانون العفو العام الذي تعج به أورقة الحكومات منذ عقود دون نتيجة. وبغض النظر عن الآراء المتباينة بشأنه، فأن الواقع يشير الى ان طرح مبررات إقراره، أو حجج التصدي له على إنها غاية لمكون محدد، وليس روية علمية عملية تمليها الحاجة العامة لذلك. فهادي العامري يقول دمائنا التي سالت لمقاتلة الإرهاب ستسيل للتصدي محاولة لبعض القوى لتمرير العفو العام التي تصب لصالح الإرهاب. ويذهب لقولٍ آخر أشد: "نعلن رفضنا لأي تعديل غير دستوري على قانون العفو العام، ما يتيح للتنظيمات الإرهابية فرص الالتفاف على دستور الدولة والإفلات من قبضة العدالة". ويضيف: "كما سالت دماؤنا من أجل الدولة ومن أجل زج المجرمين في السجون، فإنها ستعود تسيل لأجل منع إخراجهم منها"(٢٧). وهذه رسالة إن كانت لبيان موقف من قانون العفو العام، ولكن يقرأه المكون الآخر "السني" على إنها موقف مضاد للمكون، والمقصود منه استهداف طبيعة عمل رموز كتل مكونه. فيذهب حيدر الملا النائب السابق عن المكون "السني" للقول إن "ملفات العفو العام والنازحين والمغيبين والمسائلة والعدالة لا تزال مفتوحة من غير حسم منذ سنوات، لكن صبي السلطة يستخدمها لبناء سلطته الرامية وعندما يشعر بالخطر يرفع صوته بكلمة الحق التي يراد بها باطل"(٢٨). وفي تصريحٍ أكثر دلالة على التوظيف السياسي للمكون وشكل إرباكاً داخل قيادات المكون الواحد، هو يحذر من فهم الرموز السياسية للمكون "الشيعي" للموقف المتماثل لرئيس البرلمان من قانون العفو العام على أنه تهياه للظهور بصدارة المكون "السني" فهو واهم. ومن دلالات الترابط الأخرى، هو موضوع صرف رواتب موظفي إقليم كردستان، فالطرف المتنفذ بالجانب التنفيذي ببغداد، يعتمده أداة ضغط على توجهات الكتلة السياسية الممثلة للمكون الكردي، لتقديم مطالب محددة يسوقها على إنها جوانب تنفيذية. في حين تراها الكتلة السياسية الممثلة للأكراد على إنها توظيف سياسي مغرض، وأن كان لبغداد بعض الحجج العملية بذلك.

وبين اختلاف إدراك الطرفين، يعاني أبناء المكون، "موظفي الإقليم" صعوبات حياتية. دون طرح حلول توافقية تُحللْ المعضلة ذاتها. رغم أن الجميع أعتمد "الديمقراطية التوافقية"، ورغم أن الجميع يدعي حرصاً على مستحقات الموظفين. ومن جانبٍ آخر، التجربةَ العمليةِ للكتلِ السياسيةِ منذ ٢٠٠٣ ولحد الآن أكدت أن هناك أدوار رقابية تقوم بها الأحزاب الفاعلة لعدم تجاوز بعضها على المساحتين الديموغرافية والجغرافية للبعض الآخر. وهناك آليات لتأمين الرقابة. منها متابعة التشريعات التي تؤمن هذه الغاية. وهذه الأحزاب ترى أن الديمقراطية التوافقية جزءٌ أساسي من متطلبات العمل التوافقي بين الكتل السياسية (٢٩)، لتأمين حقوق المكونات. وهكذا وصف للعملية السياسية التي تتميز بالتناقضات والتضاددات، مع العجز التراكمي في كل شيء، لابد أن تساهم في جانب كبير من منطلقات العملية السياسية وتؤثر في مساراتها، وفي وظائفها ونتاجاتها العملية. ومن هذه الإخفاقات واشكال العجز، ومن حالات التمايز والاستئثار، تتأكد حالة التوظيف السلبي.

وهذا ما سيحاول الباحث تتبعه ومقارنته مع دستوري الولايات المتحدة الامريكية والهند، من خلال تتبع طبيعة استخدام مفردة المكون في الدستور، لما للمكون من دورٍ في نشأت الأحزاب السياسية وكتلها المتنفذة في العملية السياسية. ولتحقيق المقارنة لابد من تحديد وجود مادة للمقارنة، لذا سنعتمد مفردة المكون في الدستور مركزين على كيفية اعتمادها. فهل خلا دستور العراق من مسميات المكونات كما هو الحال في دستوري أمريكا والهند اللذان اعتمدا مفردات المواطن والفرد والدولة؟ وسنتابع أيضاً مجالات التوظيف من خلال علاقة المؤسسات بالمكونات المجتمعية. وأول خطوات المقارن نبذؤها من ديباجة الدستور، التي احتوت من بين ما احتوت عبارة " ..... فسعينا يداً بيدٍ وكتفاً بكتفٍ لنصنع عراقنا الجديد عراق المستقبل من دون طائفية ولا نزعة عنصرية، ولا عقدة مناطقية ولا تمييز ولا إقصاء.... ولن توقفنا الطائفية والعنصرية من أن نسير معاً لتعزيز الوحدة الوطنية"(٣٠).

وهذه العبارة قد تماثل ماورد في دستوري الولايات المتحدة الامريكية والهند، وفي تجنب ذكر مسميات المكون. ولكن في الديباجة ذاتها تستخدم المسميات الفئوية " الشيعة والسنة والكرد والتركمان ومكونات الشعب جميعها"(٣١). وهنا تمكن فرصة التوظيف السلبي.

المادة التاسعة/ الفقرة أولاً، تنص: " تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازناتها وتماثلها دون تمييز"(٣٢). وإذا ما قارناها بالدستورين المناظرين نلاحظ غياب مفردة المكون في دستور دولتين أساسها التنوع المجتمعي، بل هما الأكثر تنوع بين بلدان العالم.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1009

في حين نرد مفردة المكون في الدستور العراقي في أهم مؤسسات الدولة وهي الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية والمخابرات. وهذه المفردات إذا ما جاءت في هذه المؤسسات ستجعل البعد الجغرافي للمكون ولعقيدته وقناعاته حاضرة في تشكيلات هذه المؤسسات التي هي عنوان الوحدة الوطنية وصمام أمانها. وكان من المفروض أن تأتي المادة باتجاه تأكيد البناء السليم لهذه المؤسسات والذي ينبغي أن يكون على أساس جنسية الفرد الوطنية.

وموضوع مراعاة التوازن والتماثل في تشكيلها لواقع توازن المكونات وعديد أفرادها وتماثلها، خلل آخر خلت الدساتير المناظرة عنها، رغم امتلاكها لجيشٍ كبير العدة والعدد. وهذه الدساتير لا تشترط الربط بين واقع المكون وتشكيل جيوشها، وهي جيوش يُحسب لها الحساب الملائم. في حين تضمن الدستور العراق ذلك. وقد غاب عن المشرع العراقي، ان مراعاة التوازن يعني التوازن العددي، والتوازن العددي شيء ومتطلبات إختيار الملائم شيء آخر. فالاختيار الملائم والتشكيل الأفضل، لا يعتمد التوازن بين الكم العددي للمكون والمكونات، بل يعتمد على التوازن بين الكفاءة والوطنية. وعلى هذا التوازن بَنَت ُالدول جيوشها ومؤسساتها الأمنية والخاصة.

وجاء في المادة ٢٣ / الفقرة ثالثاً ــ ب " حظر التملك لأغراض التغيير السكاني" (٣٣). وهذا خلل كبير بين الدالة المجتمعية للمكون وبين حق السكن كمواطن، وهذا يولد ارباك خطير نتيجة لاضطراب بين قناعات منغلقة، أو متخوفة، أو منحازة، أو مستأثرة، وبين الدعوة المعلنة لتكوين وطن عام حضاري جامع. وهذه الاضطراب لم نراه في الدستورين المناظرين. وغيابه عن تلك الدساتير حققَ نماذجاً متقدمةً لتأمين الاندماج المجتمعي، وغَيب النظرة الضيقة للمكون. مما زاد من التماسك المجتمعي من دون تهميشٍ، أو أقصاء، أو استئثار. ودون تعزز الانتماء للمكون على حساب البعد الوطني. فتلاشت المخاوف من التوظيف السياسي السلبي للمكون، وحقق الدستور والعمل الجمعي غاياتهما. في حين نرى عكس ذلك في دستور العراق، إذ جاء في المادة ٤٣ ما نصه: "إتباع كل دين أو مذهب أحراراً في: " أ ـ ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية" (٣٤). وهنا أي باحث وفق المنهج المقارن قد يرى أن المشرع العراقي، غابت عنه حقيقة أن ذكر حالة محددة من وصف عام، في الدستور وعدم ذكر حالات مماثلة، قد يقرأ على أنه انحياز لجهة محددة. أو أنه تهميش لمكونات أخرى، لديها ممارسات بدلالاتٍ ذاتية تعتز بها، لم تذكر صراحة كما ذكرت هذه الشعيرة، وأن كانت الممارسات مختلفة بالشكل والحجم. وهذا قد يفهم على أنه استئثار، وتوظيف سياسي أكثر مما هو تأكيد لحالة اجتماعية.

وجاءت دالة التوظيف السياسي لهذه الحالة متأتية من خلال متابعة تكملة المادة ٤٣، ففي فقرتها ثانياً نصت: " تكفل الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها" (٣٥). وهذه الفقرة تغني عن ذكر حالة محددة من الممارسات الطائفية. ولو اعتمدت هذه العبارة لوحدها لكبحت أي مجال للتوظيف السياسي من أي طرفٍ كان سواءً ممن يحرصون على هذا التحديد أو غير الراغبين به. ومما يزيد هذه القناعة، أو الشك، هو طبيعة الدستور شبة الجامدة التي يستحيل من خلالها التعديل.

وطبيعة شبه الجمود للدستور العراقي النافذ تدلل عليه المادة ١٤٢، التي تشترط عرض أي تعديل دستوري للاستفتاء الشعبي العام، وعلى ضرورة أن يحظى التعديل بموافقةِ ثلثي ثلاث محافظات (٣٦).

وهنا يدخل التوظيف السياسي بكامل ثقلهِ، خصوصاً إذا ما وضعنا أمامنا حرص القوى السياسية على إبقاء الدستور والعملية السياسية تعمل بالديمقراطية التوافقية المتحكمة بالعملية السياسية وتشريعاتها. وهذا لا يدل على حرصٍ على الديمقراطية حتى ولو بمفهوم معتل، بل يدلل على توظيف الآلية المفروضة لإدارة العملية السياسية بما يضمن غايات أخرى غير المعلنة. فلو افترضنا أن الديموقراطية الافتراضية عند القوى السياسية تقترب لمفهوم الديمقراطية المعروف وهو سيادة رأي الأكثرية من الشعب، فأين المعنى الحقيقي للديمقراطية التي تجعل رأي ثلثي ثلاث محافظات يسود على رأي خمسة عشر محافظة وهن تكملة محافظات العراق الثمان عشر، مضاف اليها رأي ثلث المحافظات الثلاث التي رفضت التعديل؟ ,إذا الديمقراطية التوافقية التي اعتمدتها الأحزاب السياسية وكتلها لم تعتمد لتمهد لبيئةٍ إيجابيةٍ للعمل الجمعي، بل لحالة أخرى، وهذا يؤكد حالة صريحة للتوظيف السياسي السلبي.

ومما تقدم يتبن أن مفهوم المكون ببعده السياسي كان جزءاً أساسياً من تكوين الأحزاب السياسية، وجزءاً أساسياً في عمليتهم السياسية، ومن الدستور العراقي النافذ. وليس العمل الجمعي الوطني، فظهرت حالات الاضطراب والارباك الارتدادي على أكثر من صعيد وحجم، وهذا يؤكد أن استخدام مفردة المكون كانت توظيفاً سياسياً سلبياً، وليس بدالته الاجتماعية.

## رابعاً: تداعيات التوظيف السياسي للمكون، ومسارات الحوكة الرشيدة.

العمل بعد أي عقد لابد أن تتطابق نتائجه مع دواعي تأسيس العقد، لكي يكون خطوة بالاتجاه السليم الذي تتحقق الغايات الجمعية للمتعاقدين من خلاله، وإذا ما حصل إخفاق في جانبٍ ما، فغالباً ما يصار لتصحيح المنطلق أو مسار العمل. وبخلاف ذلك سينحرف اتجاه العمل، وتأتي نتائجه بخلاف ظاهر العقد وغايته. إذا ما استمرت الإخفاقات بأسبابها دون معالجة بحوكمةٍ رشيدةٍ، فالوضع يتعقد بتداعيات متولدة منها بلورة قناعة لدى المكون المتضرر، أن هذه التداعيات وحالة الضرر التايزي هو غاية مبطنة مغايرة للغاية المعلنة. وهذا ما يراه بعض الباحثين أمثال "جان باجيه " الذي وضع ما أطلق عليه بالإطار المنطقي لمنهج التحليل، فوضع أربع مراحل أو خطوات هي: تحليل المشكلة، وتحليل المستفيد، وتحليل الأهداف، وتحليل النتائج (٣٧). وبهذا المنهج الافتراضي سنستخلص نتائج عملية التوظيف السياسي لمفهوم المكون بعيداً عن دالته الاجتماعية. والاضطرابات التي أنتجتها العملية السياسية واضعين المراحل الأربعة في مجالين أساسين هما: المجال السياسي، والمجال الاجتماعي. سنتأول التداعيات أولاً، ثم نتابع مسار الحوكمة الرشيدة الذي نراه المسار الأنجع.

### ٤,١ تداعيات التوظيف السياسي للمكون.

#### ٤,١,١ : التداعيات على الجوانب السياسية.

تتلخص التداعيات بجملة اضطرابات، أولها: خلافات كبيرة وواسعة وعميقة بين القوى السياسية الممثلة للمكونات، وهذه الخلافات لم تقتصر بين ممثلي مكون وآخر، بل

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1009

أضحت بين أطراف داخل المكون الواحد، كما هو الحال بين مجموعة الإطار والصدريين فكلاهما من "المكون الشيعي"، وبين جماعة الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، وكلاهما من "المكون الكردي" فضلاً عن خلافاتٍ بين جماعات داخل ممثلي "المكون السني". وهذه الخلافات لم تكن ظاهرة كما هي الآن، من قبل أن تنطلق العملية السياسية ٢٠٠٥، وخلالها.

وثاني التداعيات المتمخضة، هي الاضطرابات التي شلت العملية السياسية ذاتها، وباتت تعاني بظلها نوعين من العجزِ، عجزٌ عن أداء غايتها المعلنة "التعايش المجتمعي وبناء دولة"، وعجزٌ عن تصحيح قواعد عملها ومساراتها، فخسرت مبررات وجودها بضوء فحوى مهامها الأساسية للدولة والمجتمع.

وأخطر التداعيات المتمخضة عن التوظيف السياسي السلبي للمكون، هو ليس العجز عن تحقيق مصلحة المكون الأكبر على حساب المكونات الأخرى، بل تعاظم الضد النوعي داخل المكون الواحد، الأذى أدخل المكون الواحد تقاطعات مجتمعية إضافة لاختلافات سياسية وتقاطعات بين العناصر المتصدرة للمكون سياسياً، ولعل تقاطعات الصدريين مع جماعة الإطار التنسيقي، خير دليل على الضد النوعي كأحد أخطر التداعيات المجتمعية. وكذلك هو الحال بين جماعات داخل المكون " السني" إذ غدت كتلة تقدم التي يقودها الحلبوسي فب تضادد نوعي مع كتلة عزم وكتلة سيادة وكلها كتل ضمن ما يسمى بالمكون " السبي".

### ٤,١,٢ التداعيات على الجوانب المجتمعية.

إذا كان لدالةِ البعد الاجتماعي للمكون، أثر في تكوين الأحزاب السياسية والكتل، فمن الطبيعي تكون لإخفاقات الكتل السياسية بعملها الميداني، أثراً على المكون. وأخطر أشكال التأثير السلبي، هو الاضطراب في قناعة أفراد المكون بجدوى العمل الجمعي، في تحقيق حقوقهم. وهذا القلق يولد الارباك الارتدادي الذي بيناه سابقاً. وتزداد الخطورة والقلق والارباك الارتدادي عندما يدرك المكون المتضرر أن استخدام المكون كان لتوظيفات سياسية لتحقيق غايات مكون على حساب المكونات المجتمعية الأخرى.

وتبين لنا مما تقدم أيضاً، أن الارباك يتعمق ويتعقد، إذا كان هناك مكون محدد له التأثير الأكثر فاعلية في الجوانب التنفيذية، التي تعد بيئة التوظيف، وغايته.

وواقع العملية السياسية يشير لتوظيفات سياسية للمكون. وإن هذه التوظيفات لم تساهم بتأهيل العمل الجمعي، كما أدعى أصحاب هذه الآلية. ولم يتلمس المجتمع ما يطمئن حاضره ومستقبله، فكانت لمخرجات التوظيف السياسي للمكون تداعيات سلبية على المجتمع عامة والمكون خاصة. والتداعيات العامة هي علو الحواجز بين مكونات المجتمع، بينما التداعيات الخاصة تمثل جانب منها بظهور مفهوم المناطقية التي لم تربك العمل الجمعي فحسب، بل أربكت دلالات تكوين المكون الواحد. فلم يعد المكون يشير لعض جوانبه لمساحة جغرافية محددة تتسع لقاطنيها وغيرهم من أتباع المكون في مناطق أخرى ولهم الحقوق ذاتها وعليهم واجبات متماثلة، بل أضحت الوجود بالرقعة الجغرافية، هي من الاشتراطات بعض الحقوق داخل المساحة الجغرافية للمكون.

هذا فضلا عن تداعيات خاصة أخرى على المكون تُربك الرغبةَ الذاتيةِ للاندماج المجتمعي، وتؤيد الطمأنينة من نوايا المكونات الأخرى، وخاصة من المكون الأكثر عدداً أو الأكثر فاعليةً في الدولة ومجتمعها العام. فيتراجع الحرص على قضايا الدولة، مقارنةً بالحرصِ على قضايا المكون. وحالة عدم الحرص مكون ما على قضايا وطنية بحجم اهتمامه بقضايا ذاتية ضيقة، لا تنحصر عند المكون المتضرر فحسب، بل قد تشمل المكونات جميعاً، لأن الارباك الارتدادي لا يقتصر على المكون المتضرر فقط، بل يشمل المكون المستفيد أيضاً. فاذا الارباك الارتدادي عند المكون المتضرر ناتج عن التوظيف السلبي الذي أجهض بعض حقوقهم، وعدم تحقيق حالة إيجابية عامة، في وقتٍ أحدث زيادة في حقوق الآخرين واستئثار تمايزي. فان الارباك الارتدادي عند المكون المستفيد هو المغالاة في حقوقٍ مضافةٍ تولدت جراء توظيفها السلبي لحقوق المكون. ودالة الارباك الارتدادي هنا عند المكون المستفيد تمكن بقناعة منحرفة متولدة، مفادها إن التراجع عن الحقوق المضافة هو خلل بحقوقها.

ومما تقدم، من خلال دراسة مقارنة لما وضعته الأحزاب السياسية والكتل من تشريعات وآليات، وبمقدمتها الدستور النافذ منذ٢٠٠٥، والمحاصصة التي اعتمدت عرفاً ملزماً للعملية السياسية، والديموقراطية التوافقية التي حكمت الجانب التنفيذي. تبين لنا أن استخدام مفهوم المكون من قبل هذه الأحزاب كان استخداما بمنطلق التوظيف السياسي، وليس بدالته الاجتماعية. فأحدث إرباكاً ارتداديا في مكونات المجتمع، وساهم في علو الحواجز بين المكونات، وأضر بالعمل الجمعي المجتمعي. ولعدم أحداث التعديلات اللازمة التي تخفف اضطرابات العمل. ستسبب بزيادة مدخلات الارباك، ليأخذ الارباك الارتدادي حالة التصاعد بمتتالية هندسية. وبذلك تأكد للباحث صحة الفرضية.

## ٤,٢ المسارات المقترحة للحوكة الرشيدة.

الإخفاقات قد تحدث في معظم مجالات العمل السياسي وأشكاله، وتحدث بأي نوعٍ آخر من العمل. ولكن عملية تفهم الإخفاقات، وكيفية إدراكها والتفاعل معها، تبقى معلقةً بين دالة الإخفاق الوظيفي المجرد، وبين دالة التوظيف السياسية، ببقاء حالات الإخفاق بعيدة عن التقييم، وبعيدة عن إجراءات عملية لتفهم التداعيات واحتوائها، وتجاوزها بمسبباتها، واحتواء حالة الاستئثار التمايزي، له تأثير كبير على حالاتِ الإخفاق الحاصلة عند المكون خاصة والمجتمع عامة. وبهذا الاتجاه يقول ميكا فللي بكتابه الأمير: "نبغي أن يعامل الحاكم الناس بلطف، أو بعكس ذلك تماما، فهم ينتقمون للإساءة الصغيرة"(٣٨).

أي ان مسارات الحموكة الرشيدة ينبغي أن تتصدى للحالةِ من جهاتها المختلفة، ودون أن تستثني المكونات المتضررة من عملية الإخفاق، أو تلك المستفيدة منه. ولأن الإخفاق بسبب التوظيف السياسي السلبي، غالباً ما ينتج لتكامل وظيفي، بين التشريعات الموضوعة، وبين حقيقة توجهات القوى المؤثرة في حيثيات تطبيقات العمل الجمعي، أو من التخادم بينهما (٣٩). فالباحث يرى، أن من الأنجع لمهمةِ الحوكمة الرشيدة، أن تأخذ ثلاثة مسارات هي:

### ٤,٢,١ مسار المعالجة بالتعديل.

عرفنا أن حالة الانغلاق أو الإحجام عند المكون المتضرر، هو واحدة من التداعيات السلبية للتوظيف السياسي للمكون. والتوظيف السلبي يكون حقيقة عندما تأتي نتائج العمل الجمعي لصالح طرفٍ محدد، كان قد ساهم بتشريع مواد محددة في الدستور لصالحه. ولذلك وجب معالجة تلك المواد وتعديلها بما يبدد حالة التوجس، ويحيل دون استمرار

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1009

عملية التوظيف بحجة وجود التشريع. فمثلاً تعدل الديباجة لتدلل بصورة واضحة عن دولة العراق بمواطنين يجمعهم وطن وليس ممثلين لمكونات، كما ورد بالديباجة عندما ذكر" الشيعة والسنة والكرد والتركمان ومكونات الشعب جميعها". وينبغي حذف كل مفردة مكون واستبدالها بمفردة مواطن أو الشعب، وليس كما ورد في الديباجة، وفي فقرات عدة كالفقرة ٩ و٢٣و ١٢٥ وغيرها. وتعدل المادة التاسعة/ الفقرة أولاً، من الدستور النافذ فبدلاً من تنص: "تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازناتها وتماثلها دون تميز". تعدل الى: "تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من أبناء الشعب العراقي..... ". وترفع مسمى الشعيرة الواردة بالمادة ٤٣ التي تذكر أسم شعيرة واحدة بعينها لمكون محدد دون او تمسي شعيرة أخرى لمكون آخر. وتعدل المادة ٢٣ / الفقرة ثالثاً ــ ب " حظر التملك لأغراض التغيير السكاني". فلا ينبغي أن يكون أي ربط بين حرية السكن والتغيير الديمغرافي. وتغيير المادة ١٢٢؟ الفقرة أولا التي تنص: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم، والمحافظات المنتجة... الخ. لأن مجال التوظيف السياسي السلبي واسع لصالح مكون محدد أو منظفة، على حساب الدولة، لأن هكذا تشريع ترك الباب مفتوحاً فيما يخص الآبار اللاحق حفرها وتشغيلها.

### ٤,٢,٢ مسار المعالجة بالتشريع

لأن التشريع سواء دستوريا، أو بقوانين تنظم عمل دوائر الدولة مؤسساتها، هي دليل على ماهية التوجه العام للجهات التنفيذية وضبط مساراتها، لذا يرى الباحث أن مسار المعالجة بالتشريع يكون الضامن لحالة التوجيه الجاد لتجاوز حالات التوظيف السلبي الحاصلة فعلاً، واحتواء التداعيات الناتجة عنه. وتحقيق هذا المسار يبدأ أولاً: بتشريع ما يلزم السياسيين بعدم الربط بين تكوين الأحزاب ومسميات المكونات بدلالات الطائفية أو الأثنية. وبتشريع دستور يحرم على الأحزاب امتلاك جناح عسكري وتجريم الارتباط الخارجي والتمويل. وثانياً: يكون بتعزيز سلطة الحكومة المركزية أو "الاتحادية"، فتحصر عندها شؤون الدفاع والامن والمخابرات، والأمور المالية والجمارك والحدود، والشؤون الخارجية. وهذه الصبغة هي المعتمدة في الدول الفدرالية.

### ٤,٢,٣ المعالجة بالتوجيه.

وهذا المسار هو الأوسع قاعدة، والاشمل تنفيذاً، ويحتاج نفساً طويلاً، وهو يعتمد على توظيف دوائر تنفيذية مختلفة ومتنوعة، تُعزز ببرامج متنوعة متكاملة، وإستراتيجيات تعتمدها لإعادة تأهيل المجتمع للعمل الجمعي، والمساهمة في تصحيح التنشئة، أو توجيهها. ومجالات هذه المسار للمعالجة يشمل التربية والتعليم، والقطاعات الفنية، والرياضية، ومعظم النشاطات التي تهم عموم الشعب. وان تكون فحواها وطني عابر لمحددات المكون، ومشجع على الاندماج المجتمعي. ولتحقيق هذه الغايات، ينبغي أن تأخذ مساران، الأول: تبديد حلات الإخفاق عند الجهات المتضررة. والمسار الثاني: يحد من حالات الاستئثار عند الجهات التي وظفت مدخلات العمل الجمعي لمصلحةٍ ضيقة.

## الخاتمة

رغم حقيقة إن الدولة تشكلت تبعاً لإرادة مجتمع بشري أقتنع بضرورة الجهد الجمعي لتحقيق مصالح مكونات المجتمع كافة، ورغم الحجة الأولى للعقد وغايته وهي توظيف الجهد المجتمعي الشامل لهذه المهمة، إلا ان هناك ممارسات أحالت دون ذلك في بعض الدول. وهذه الممارسات غالباً ما تأتي في حالات غير مباشرة، تشخص لاحقاً، فإذا تم تجاوزها، بعلميةٍ وواقعيةٍ بحوكمةٍ رشيدةٍ، وستشخص حالة التلكؤ بمبرراتٍ يقبلها الجميع ويعمل على تجاوزها، فسيتحسن الأداء. ولكن إذا ما تأكد لبعض مكونات العمل السياسي أو مكونات المجتمع، أن الإخفاق والتلكؤ، وحالة الضرر التمايزية، هي نتيجة لمقاصدٍ مسبقة، وآليات اعتمدت وتشريعات لتحقيق مصالح خاصة لمكوناتٍ متنفذة، فالأمر يتعقد. وقد يصعب الحل بحالة حرص المكون المستفيد من الخلل على عرقلة الإصلاح بمنع تعديل تشريع أو تغيير آلية.

ولأن الدستور هو وثيقة العقد الأساسية في عمل الدولة، ولأن المصلحة العامة للمجتمع، بدءً بالاندماجٍ المجتمعي مروراً بالعملِ الجمعي وصولاً لحياةٍ أفضل للشعب بتنميةٍ شاملةٍ لقدراتِ الدولة وأماناتها، فالبحث تصدى لدراسة طبيعة استخدام مصطلح المكون في الدستور، تبيان كيفية اعتماده هل كان بدالتهِ الاجتماعيةِ كونه جزء من مواطني الدولة؟ أم هي توظيف سياسي وان جاء بحجة معاناة مكون، وحقوقه وغاباته؟ سواء أكانت الغاية لأثبات الذات أو لتحييد الآخر.

ومن دراسة مقارنة مع دساتير دول متعددة المكونات الاجتماعية وفدرالية الإدارة السياسية، كالولايات المتحدة الامريكية والهند وهما حالة مماثلة نسبياً لوضع العراق، وجدنا أن عدم استخدام مفردة المكون قي دستوري الدولتين، كان أحد العوامل الأساسية التي ساهم باندماج مجتمع كبير متنوع وفعال. ولاحظنا تشريعاتهم حرصت على استخدام مفردات أسمى تدفع أبناء المجتمع لجهدٍ أثمر في الجوانب التنفيذية، إذ استخدمت مفهوم المواطن والفرد والشعب والدولة. فأثت تجربتهم بنتائج عززت الاندماج الجمعي، وبنت نماذج متقدمة للدولة.

بينما لاحظنا حالة من التوظيف السلبي لمفردة المكون تمثل تارةً بارتباط بلورة الكتلة السياسية بخصوصياتِ مكونها الاجتماعي. وتارة أخرى، بذكر مسميات المكونات أو بذكر بعض خصوصيات مكون دون آخر. وتارة ثالثة، باعتماد آليات عمل مبتدعة كالديمقراطية التوافقية، وهي آلية عمل أساسها النظرة الضيقة للمكون وليس البعد المجتمعي العام. أدى ذلك لإخفاقٍ كبير بتحقيق المنفعة العامة، بل عكست منفعة تمايزيه بين المكونات. وتعقد الأمر عندما أظهرت الكتلة السياسية للمكون الرابح حرصاً على عدم تصحيح الوضع. فبدأت نذر الارباك الارتدادي عند بعض المكونات، وخاصة التي ترى أن الضرر لحقها.

وتابعنا طبيعة تنامي حالة الارباك الارتدادي عند مكونات المجتمع. وجدنا أن هناك احتمال أن يخو بمتتالية هندسية، إذا لا يصار لحوكمة من نوعٍ خاص، حوكمة رشيدة تستهدف تعديل بنود العقد الأساسي للعمل الجمعي، لضمان حقوق المكونات وهي حقوق عموم الشعب. فمن دون ذلك لا تؤمن حالة الإنتاج المرجوة من العقد الاجتماعي. إذا الحوكمة الرشيدة المرجوة هنا هي تأهيل الدستور ليكون بعيد عن التوظيف السياسي للمكون سواء بذكر اسمه أو خصوصية له، بأي شكلٍ من الاشكال. لان التوظيف السياسي للمكون هو الذي أنتج حالة الارباك.

## المصادر

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1009

أولاً: المصادر الورقية.

١ د. جون. أس. جيبسون، معجم قانون حقوق الانسان العالمي، ترجمة سمير عزت نصار، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٩.
٢ سامي خشبة، مصطلحات الفكر الحديث، ج٢، مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠٠٦
٣ أبن منظور، أبو الفضل جمال الدين. لسان العرب مجلد ٢، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، ط٢. ٢٠٠٣.
٤ يرهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. ط٣، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٢.
٥ مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة، إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للآداب والنشر، ط١، القاهرة، ٢٠١٥, ص٢٢.
٦ Amir .m. Gil: Corporate Governance as social responsibility. Medicos Un. Malays.٢٠٠٨p٤٥
٧ روبرت . أي. بارك ، مفهوم المسافة الاجتماعية ، والمواقف العنصرية والعلاقات العنصرية ، ترجمة اسعد عبد العال ، منشور خاص لمجلة علم الاجتماع التطبيقي، الجزائر، ١٩٩٤.
٨ الدكتور أحمد رشدي، حقوق الانسان، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشرق الدولية، ' ط١، ٢٠٠٣.
٩ د. حسان بن نو، تأثير الأقليات على استقرار النظم في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية، ط١، ٢٠١٥، ص١٠٥.
١٠ Ramesh Thakur : '' Global narms and int, humai : int,law'' inter review of redcross. Icrc. Geneva.vol ٨٣,١٩٩٨.p٨٤
١١ الدكتور أمير موسى، حقوق الانسان، مدخل الى وعي حقوقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٤ .
١٢ د. صلاح حسن مطرود، السيادة وحقوق الانسان في العالم الثالث، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٩٥.
١٣ وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠١، ص٧٢ .
١٤ د. أسماء أبو سيف، حقوق الاقليات المسلمة في آسيا والمواثيق الدولية ومعطيات الواقع، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط١، ٢٠١٦، ص٩٢ .
١٥ دستور الولايات المتحدة الامريكية، ووثائق تاريخية أخرى، مطبعة الشركة، مصر، بلا تاريخ .
١٦ أحمد عبد الحافظ فواز، النظام السياسي الهندي، تأريخه ورسالته، الهوية القومية وتحديات التعددية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.
١٧ حارث حسن ، التجربة التوافقية في العراق ، النظرية والتطبيق والنتائج. مجلة سياسيات عربية .العدد ٢٣. ت٢ ٢٠١٦.
١٨ للمزيد أنظر: خواجة عبد العزيز، مباديء التنشئة الاجتماعية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران /الجزائر، ط١، ٢٠٠٥، ص٧١ـــ ص ٧٩ .
١٩ للمزيد أنظر: إسماعيل غزال ، الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، لبنان، ط١، ١٩٩٦.
٢٠ للمزيد أنظر: د. ناظم عبدالواحد الجاسور، حقوق الانسان الإشكاليات الكونية، والخصوصيات الوطنية والقومية، مجلة دراسات عراقية، بغداد، العدد ٧' حزيران٢٠٠٥.

ثانياً : مصادر الانترنيت

١. الإعلان العالمي لحقوق الانسان www.ohchr.org.
٢. معجم الجامع http://www.alqamoos.org/blog .
٣. https://shafaq.com.
٤. https://aawsat.com.
٥. https://iq.parliament.iq/

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1009